أنباء لبنانية

تيمور جنبلاط يشارك كرئيس لكتلة الديموقراطي.. وشينكر يتهم حزب الله بتهريب الدولار إلى سورية

جعجع ينضم إلى مقاطعي «لقاء بعبدا» وبري يدعو لإعلان «طوارئ مالية»

طاولة الحوار جاهزة لاستقبال الموافقين على المشاركة في «لقاء بعبدا» (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

اليوم الخميس، موعد الصعود الثالث الى بعبدا في سياق معالجة الخطط الاقتصادية العقيمة والظروف السياسية المعقدة، والأمنية الملبدة، منذ سبتمر الماضي.

والى جانب رؤساء الحكومة السابقين، اعتذر كل من: سليمان فرنجية، وسامي الجميل، وأخيرا حسم د.سمير جعجع رئيس القوات اللبنانية قراراه بعدم المشاركة انطلاقا من عدم جدواه، وقال «فالج لا تعالج مع المجموعة الحاكمة التي تملي على الحكومة قرارها».

وأعلن في مؤتمر صحافي عقده في معراب عن مقاطعته لاجتماع بعبدا الحواري، وقال «البلد في مكان والمسؤولون في مكان آخر تماما، كل ما يهم الشعب هو لقمة العيش التي لا يمكنه الحصول عليها، ماذا بقي من لبنان الذي نعرفه؟».

وأضاف «الازمة الاقتصادية والمعيشية شديدة جدا وتأتينا دعوة لنتحاور حول السلم الأهلي فيما المشكلة في مكان آخر تماما، من ذهب الى طرابلس وحاول تقليب السنة على فئة من المسيحيين؟ من ذهب بجحافل الموتوسيكلات الى عين الرمانة؟ من كسر في بيروت لساعات أمام الاعلام؟ من فعل هذا هم حلفاء العهد مباشرة».

وقال «يا فخامة الرئيس السلطة عندكم، وعليكم التدخل عند الإخلال بالأمن وحتى اليوم نسأل لماذا لم تتدخلوا حتى تم تكسير نصف بيروت، لما هذه الدعوة؟ ما هدفها؟ لن نشارك في اجتماع لذر الرماد في العيون والشعب اللبناني مختلف مع السلطة نتيجة ما اوصلتنا اليه»، وأضاف «البطريرك الماروني بشارة الراعي حاول ان ينقذ الموقف ودعا لتأجيل الاجتماع ولكن ايديولجيتهم عكس ما طلبه بمناقشة استراتيجية دفاعية، فسلاح حزب الله اولويتهم».

وتابع جعجع: السلطة الرئيسية لـ «المقاومة»، واذا بقي شيء من اعمال بلدية تبقى للدولة. كيف سيكافحون الفساد وهم اكبر الفاسدين؟ التشكيلات القضائية منذ 3 اشهر لدى رئيس الجمهورية، فكيف نطالب بإستقلالية القضاء؟ كل وجود هذه السلطة قائم عكس ما طرحه البطريرك الراعي»، وقال «المطلوب لا اجتماعات ولتتجه الحكومة الى اول قرار اصلاحي، فالكلام والاستعراضات لا يفيدان. على المجموعة الحاكمة ان تستقيل وهذا يكون «المنيح»، وهي أثبتت فشلها بشكل ذريع فمرعلى العهد 4 سنين وعلى تشكيل الحكومة 4 اشهر ولا تغيير، ونحن بهم الناس ولكن خارج «مغطس» السلطة.

وختم جعجع: فيما يخص الإدعاء على السيد علي الأمين اقول انه لا يجوز ان تصل الحريات العامة في لبنان الى هذا الحد، وأطلب من القضاء الأعلى ان يضع حدا.

في الاثناء، ترأس الرئيس نبيه بري ظهر امس اجتماعا طارئا لقيادات حركة أمل وعرض فيه التطورات، وقال: يخطئ من يعتقد ان صندوق النقد او اي دولة او جهة مانحة، يمكن ان تقدم لنا المساعدة بقرش واحد اذا لم ننفذ الإصلاحات.

وأضاف ان انهيار سعر صرف الليرة يفرض على الحكومة والمصرف المركزي وجمعية المصارف اعلان حالة طوارئ مالية، اذ من غير المقبول بعد الآن جعل اللبنانيين رهائن للأسواق السوداء في التنقد والغذاء والمحروقات.

ويشارك الرئيس بري ورئيس الحكومة حسان دياب في لقاء بعبدا اليوم الى جانب الرئيس ميشال عون، وبغياب ثمانية من الأقطاب السياسيين الأساسيين من أصل العشرين مدعوا.

وسيشارك تيمور جنبلاط كرئيس لكتلة اللقاء النيابي الديموقراطي في اجتماع بعبدا، نظرا لغياب والده رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط.

يبقى ان اللقاء بمن حضر من بين المدعوين العشرين، محكوم عليه مسبقا بالفئوية، كونه فاقدا للإجماع الذي يبرر له إعتماد الصفة الوطنية، هو اذن ليس لقاء وطنيا، كما يقول معارضوه، انما هو لقاء اللون الواحد، ولو ظهرت في جنباته بعض الملونات الرمادية.

وحتى ضمن اللون الواحد، هناك مدعوون يتوجسون من بنود هي موضع حذر، قد يتضمنها جدول الأعمال، كمسألة الذهاب بلبنان شرقا، هذه المشرقية الاقلواتية التي ارتفعت وتيرتها منذ إطلالة عهد الرئيس ميشال عون تجعل لبنان على مفترق الامم، وقد تغير وجهه إلى الأبد وتفقر شعبه وتكسر مصارفه وتحول الصرافين إلى أوصياء على الليرة اللبنانية وسعرها مقابل العملات الاجنبية ومن خلالها على أوسع القطاعات الاقتصادية والمعيشية في لبنان.

واللافت عدم وجود جدول أعمال محدد للقاء، إنما اختزل موضوعه بعبارة تجنيب البلد شبح الاقتتال وكأن اللبنانيين على أبواب الحرب الأهلية مرة اخرى، في وقت نفى فيه وزير الداخلية محمد فهمي لقناة «ام تي في» صحة معلومات سابقة عن خطة إرهابية تستهدف مطار رفيق الحريري.

في هذه الاثناء، اتهم مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى ديڤيد شينكر حزب الله بالتسبب في أزمة الدولار وتهريبه إلى سورية مقللا من أهمية التوجه شرقا، محذرا اللبنانيين من أن الحزب الشيوعي الصيني يريد السيطرة.

الدولار بلبنان أسرع من «بولت»

بيروت ـ جويل رياشي

لا شيء يبدو قادرا على لجم ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي في أسواق بيروت أمام الليرة اللبنانية، ولا يتوقف الأمر عند ارتفاع سعر الصرف، ذلك ان المعضلة تكمن في توافر الدولار لراغبين كثر.

وتتبدل أسعار الصرف بين فترات قبل الظهر إذ تشهد هدوءا واستقرارا، لترتفع في فترة بعد الظهر نسبيا، ثم يسجل الدولار قفزات صاروخية في فترة المساء وكأنه يسابق الجامايكي المعتزل أوساين بولت أسرع عداء على وجه الأرض، وصاحب الرقمين القياسيين العالميين في سباقي الـ 100 والـ 200 متر.

لم تعد المسألة تقتصر كما العادة على العرض والطلب، ذلك انها تسير في اتجاه واحد وهو الطلب على الدولار الأميركي، بعد تداعي كل الإجراءات الحكومية للجم تدهور سعر صرف الليرة، فلم يعد أمام اللبنانيين إلا الإقبال على شراء الدولار الأميركي متى توافرت في أيديهم مبالغ مالية بعد تمكنهم من سحبها من ودائعهم المحجوزة في المصارف.

وبات تأمين الدولار محصورا بمناطق معينة أبرزها الضاحية الجنوبية من بيروت، في ضوء امتناع صرافين كثر في مناطق لبنانية عدة عن تلبية رغبة زبائنهم في تأمين العملة الأميركية الخضراء، مرددين عبارة «ما عندي»، وتاركين زبائنهم أمام سلوك طريق واحد يكمن في تأمين الدولار من «منابع» أخرى سواء بالذهاب شخصيا أو عبر خدمة «الدليفري»، اذ يتولى دراجون إيصال رزمات الدولار الأميركي الى كل المناطق.

ولم يعد مستغربا طلب اللبنانيين للعملة الصعبة «الأميركية»، في ضوء تبدل الاسعار من مواد غذائية وغيرها، وارتفاعها توازيا مع سعر الدولار، واشتراط التجار ربط عمليات بيع بضائعهم على مختلف أنواعها بأسعار الصرف «بنت لحظتها».

وبات كثيرون يقيسون ما يملكونه من عملة صعبة، في ضوء ما هو متوافر بين أيديهم من أوراق نقدية، بعد تحول ودائعهم في المصارف الى أرقام على الشاشات، وقصر سحبها بالليرة اللبنانية وفق أسعار لا تصل الى نصف قيمة سعر العملة الأميركية في السوق، والمعروفة بـ «السوق السوداء».

يضاف الى ذلك تقييد حركة الراغبين شراء الذهب، بعد إيقاف غالبية المصارف العمل ببطاقات الاعتماد المغنطة من حسابات توفير وبطاقات ائتمان، في داخل لبنان وخارجه، وقصرها على شراء بضائع معينة وفق سقوف مالية منخفضة، وعدم إتاحتها أمام شراء المعدن الأصفر.

وباتت الأحاديث تتمحور حول طرق الحصول على العملة الأميركية، واستعمال «شيفرة» خاصة بها، لتفادي ملاحقة رجال الشرطة للمتداولين غير الشرعيين بالعملة الأميركية. ودخلت مفردات عدة على أجهزة الهاتف الخليوي لتسمية الدولار بأسماء موارية بينها «الحمص»، وربط سعر الحمص بكمياته للإشارة الى الدولارات المطلوب شراؤها مع أسعارها.

وعن التسعير العشوائي للدولار، يتحدث د.إبراهيم عن مبادرة مالكة المبنى الذي يسكنه بالإيجار الى تسعيره بألفي ليرة لبنانية، متجاوزة سعر الصرف الرسمي المحدد من قبل مصرف لبنان والبالغ 1515 ليرة. والشيء عينه انعكس اعتراضا من قبل عدد من المستأجرين الذي بادروا الى إخلاء شققهم رفضا للانصياع لرغبة بعض المالكين في تعديل أسعار العقود.

في المقابل، يشكو عدد من العاملين في قطاعات إنتاجية صغيرة كالنجارين والحدادين وأصحاب المكتبات من ركود يلازم أشغالهم، نتيجة تريث الزبائن في إنجاز كل ما يعتبرونه في خانة غير الضرورة القصوى.

بينما لا يتردد قسم كبير في الإشارة الى ان حيازتهم للدولار كفيلة بتجنيبهم مجاعة وفقدان أدوية ومواد حيوية. وقد نصحت صاحبة إحدى الصيدليات في منطقة نهر الموت (المدخل الشرقي للعاصمة بيروت)، زبائنها بتخزين أدوية الأمراض المزمنة التي يتناولونها لفترة لا تقل عن 6 أشهر سلفاً، خشية فقدان هذه الأدوية. كذلك يعمد البعض الى المقايضة في شراء شقق أو أراض، باشتراط احتساب قيمة الدولار النقدي في شكل مضاعف وأكثر عن سعره في السوق، لعدم توافر أوراق الدولار النقدية. الواضح ان شيئا ما تغير بشكل جذري في لبنان، في ضوء تسجيل سعر صرف الدولار أرقاما قياسية غير مسبوقة تجاه الليرة اللبنانية. دولار يسابق أوساين بولت في أسواق بيروت عن جدارة، وسط دهشة وحيرة غير معهودتين في مشهد الحياة اليومية اللبنانية.

أنباء سورية

«قانون قيصر» في الحسابات الروسية

يقول وزير الخارجية السوري وليد المعلم في إطلالته الأخيرة بعد طول غياب، إن هدف «قانون قيصر» هو التأثير على الانتخابات الرئاسية في العام 2021. ولكن واشنطن تقول إنها غير معنية بانتخابات 2021 وأنها معنية بالقرار 2254 لإجراء إصلاح دستوري وانتخابات برلمانية ورئاسية بإشراف الأمم المتحدة. وحسب تصريحات وتفسيرات الأميركيين، فإن «قانون قيصر» الذي أخذ وقتا طويلا قبل أن يقره الكونغرس ويوقع عليه الرئيس دونالد ترامب، لا ينص على تغيير الرئيس السوري بشار الأسد عبر العمل العسكري، كما قال المبعوث الأميركي الى سورية جيمس جيفري، ولكنه ينص على إلزام الحكومة السورية بشروط، هي: إخراج إيران من سورية، التوقف عن رعاية الإرهاب ودعم حزب لله، التخلي عن السلاح الكيماوي، ألا تشكل تهديدا لجيرانها، توفير شروط عودة كريمة للنازحين واللاجئين، محاسبة مجرمي الحرب ومساءلتهم، والعمل على تنفيذ القرار الدولي 2254. وتلبية هذه الشروط باتت ملزمة للحكومة السورية الحالية وأي حكومة مقبلة، لأن إلغاء «قانون قيصر» يتطلب عملية تشريعية معقدة في الكونغرس الذي وافق عليه بغرفتي مجلس الشيوخ ومجلس النواب ومن «الجمهوريين» و«الديموقراطيين»، ما يعني أنه لن يكون عرضة لأي تغيير في حال خروج الجمهوريين من الرئاسة وأغلبية الكونغرس. وفي ضوء هذه الشروط والإجراءات، فإن واشنطن تعتقد أنه باتت لديها ورقة للتفاوض مع موسكو. والرهان الأميركي هو أن يساهم «قيصر» في تعميق الأزمة الاقتصادية وتدهور سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي، خصوصا مع استمرار أزمة اقتصاد لبنان وإيران وإحجام رجال الأعمال العرب عن الاستثمار في سورية خوفا من أن تطولهم العقوبات، لزيادة الكلفة على روسيا ما يدفعها للجلوس على طاولة التفاوض والتحدث بشكل جدي لعقد صفقة تلبي هذه الشروط.

لم يصدر حتى الآن أي رد فعل رسمي من جانب موسكو بعد دخول «قانون قيصر» حيز التنفيذ. ولكن تعليقات ومواقف لمسؤولين وبرلمانيين وخبراء عكست أمرين أساسيين:

ـ الأول هو وجود قلق لدى موسكو من التداعيات المحتملة للقانون الجديد الذي لا يستهدف سورية فقط وإنما يستهدف روسيا أيضا، والذي ستكون نتائجه أسوأ من الحرب على مدى السنوات التسع الماضية، حيث تستخدمه واشنطن لتقويض الإنجازات التي حققتها موسكو مع النظام السوري، إضافة الى تفاقم المخاوف لدى قطاع الأعمال والشركات الكبرى، خصوصا ان الحديث هنا يدور عن قطاعات محددة توليها روسيا أهمية فائقة، بينها التجارة والتعاون الاقتصادي في قطاعات صناعة النفط، وصناعات الطيران، والإنشاءات، فضلا عن النظام المصرفي، وكلها قطاعات وضعت الشركات الروسية جهودا كبرى لبسط نفوذها عليها.

ـ الثاني هو تأكيد الاستعداد الروسي لمواجهة «قانون قيصر» والالتفاف على العقوبات المفروضة على الشركات التي تتعامل مع الحكومة السورية، وعدم تراجع موسكو عن التزاماتها في التعاون العسكري والاقتصادي.

وموسكو لديها خبرة طويلة في التعامل مع ظروف العقوبات الاقتصادية، وسوف تجد مجالات لمواصلة تقديم المساعدات العسكرية والفنية والاقتصادية والمالية للنظام رغم القانون. وبإمكان قطاع الأعمال الروسي تأسيس شركات أخرى بديلة عن الشركات التي قد تخرج من السوق السورية، وبشكل لا تكون مرتبطة بالقطاع المصرفي والمالي الأميركي، ما يعني أن واشنطن لن تكون قادرة على معاقبتها.

هناك من يرى في «قانون قيصر» اختبارا جديدا وصعبا للعلاقات الأميركية ـ الروسية في سورية والمنطقة. ولكن هناك من يرى في المقابل أن هذا القانون مؤشر دقيق على أن الحوار الأميركي ـ الروسي حول سورية دخل في مرحلة متقدمة ويستخدم فيها الجانبان مختلف أوراقهما للتأثير على مجرياته وحصيلته النهائية. و«قانون قيصر» ليس سوى دليل على أن هذا الحوار جدي وهو ينطلق من قاعدة رئيسية مفادها أن واشنطن لا تعمل على إخراج القوات الروسية من سورية أو إنهاء النفوذ الروسي المستمر منذ عقود طويلة، وإنما هدفها تسريع خروج إيران من سورية للحؤول دون صدام إيراني ـ إسرائيلي مباشر، وإقناع الروس بالتخلي عن حليفهم الأسد حتى لو كان ذلك في صناديق الاقتراع أو في عملية سياسية متدرجة. وبالتالي، فإن جوهر «قانون قيصر» هو محاصرة الأسد لدفعه الى تغيير سلوكه، والمقصود بذلك بالدرجة الأولى، فك علاقته مع إيران.. وفي النتيجة «قانون قيصر» لا يصرف إلا على طاولة الحوار الأميركي ـ الروسي المفتوحة.

وزير الخارجية السوري وليد المعلم قال: «تريد الولايات المتحدة من وراء القانون وقبله قوانين عدة هو التخلي عن تحالفاتنا»، في إشارة الى إيران، وأكد «لن يتركنا حلفاؤنا وحدنا». ما يعني أن «قيصر» الأميركي دفع النظام درجة إضافية الى حضن إيران.

قانون قيصر

من أهم العقوبات التي اتخذتها واشنطن ضد النظام السوري والجهات التي تتعامل معه

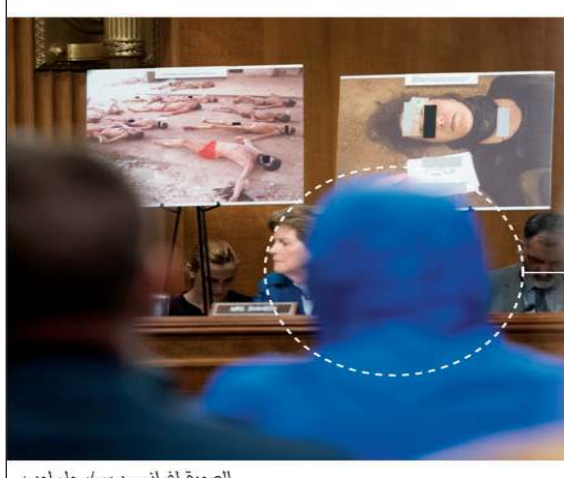

الصورة لفرانس برس/سول لوب

- تجميد مساعدات **إعادة إعمار** سوريا إلى حين سوق مرتكبي الأعمال الوحشية إلى العدالة
- **معاقبة أي حكومة أو كيان خاص يُعتبر داعماً للنظام** والجماعات والكيانات المرتبطة به، أو مساهماً في إعادة إعمار سوريا
- يستهدف **كيانات روسية وإيرانية** تعمل مع نظام الرئيس بشار الأسد
- قد يستهدف **البنك المركزي السوري** إذا تبيّن أنه ضالعاً في عمليات تبييض أموال
- يمكن للرئيس الأميركي أن يعاقب **أي فرد أو شركة دولية** تستثمر في قطاعات **الطاقة أو الطيران أو البناء أو الهندسة** في سوريا
- دخل القانون الذي وقّعه الرئيس الأميركي في ديسمبر حيّز التنفيذ **في منتصف يونيو**

AFP ©

كف البحث عن أكثر من 3700 والإفراج عن العشرات في درعا

أوسع سلسلة من الغارات الإسرائيلية تطول 4 محافظات سورية

صورة تداولها ناشطون على انها لأحد المواقع المستهدفة في حماة فجر أمس

عواصم ـ وكالات: أفادت مواقع اخبارية سورية بأن رئيس اللجنة الأمنية حسام لوقا أعلن كف البحث عن آلاف المطلوبين في محافظة درعا، إلى جانب إطلاق صراح العشرات. ونقل موقع «سناك سوري» المحلي أن لوقا أعلن دراسة ملفات 3734 شخصا مطلوبا من المحافظة، وكف البحث عنهم بعد الدراسة الأمنية. وجاء إعلان لوقا في في صالة «المحافظة» بحضور محافظ درعا وقيادات أمنية إضافة لذوي المفرج عنهم الذين كانوا بانتظارهم، بحسب الموقع.

كما تحدث لوقا أن الموظفين المفصولين من عملهم سيتم العمل على إعادتهم إلى مؤسساتهم، خلال الأسبوع المقبل، ضمن القوانين، مع بعض الاستثناءات خصوصا للكادرين الطبي والتعليمي. وأفاد موقع «عنب بلدي» بأنه تم إطلاق سراح 50 معتقلا من درعا، بموجب عفو رئاسي. وأشار إلى ان أغلب المفرج عنهم اعتقلوا في 2019، بعد سيطرة قوات النظام على المنطقة.

ميدانيا، طالت غارات جوية يرجح أنها إسرائيلية عدة مواقع تابعة لميليشيات إيرانية وأخرى سورية في مناطق متفرقة من 4 محافظات، فيما وصفت العملية بأنها الأوسع من حيث تنوع المناطق المستهدفة بالقصف وكثافة الغارات. وأفادت مصادر إعلامية محلية بأن القصف الجوي طال عددا من المواقع العسكرية بأرياف حماة وحمص والسويداء ودير الزور، واعترف الجيش السوري بمصرع عنصرين اثنين وإصابة 4 آخرين.

ففي حماة، طالت الضربات الجوية مواقع منها جبل البحوث العلمية قرب جبل أبو دردة، والمركز الثقافي في الصبورة ومعملي البصل والأعلاف إلى جانب عدة مواقع متفرقة شرق مدينة السلمية تتضمن مواقع انتشار ميليشيات إيرانية.

بدوره، أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن «الغارات الإسرائيلية تعد من الأوسع على الأراضي السورية، والمرحلة الثانية منها استهدف منطقة السلمية، جرى من خلاله تدمير «معمل البصل» وهو مستودع للذخيرة ومقر للإيرانيين والميليشيات الموالية لإيران، أيضا جرى استهداف المركز الثقافي في الصبورة قرب السلمية، وجرى استهداف معمل الأعلاف في عقارب، وهي مراكز إما للدفاع الوطني المقرب من إيران أو الميليشيات الموالية لإيران، أيضا جرى استهداف موقع عسكري محدث في أثريا على طريق حلب ـ دمشق.

وأكد أن «الضربات الإسرائيلية تجري بالتنسيق مع روسيا، لأن روسيا تريد الخلاص من الإيرانيين في مناطق نفوذ النظام، ضمن إطار حل مستقبلي للوضع السوري». ونقلت وكالة الأنباء السورية «سانا» عن مصدر عسكري قوله إن غارات جوية إسرائيلية طالت عدة مواقع عسكرية في السلمية والصبورة بريف حماة، مؤكدا ملاحقة تلك الضربات من قبل دفاعات الجيش وإسقاط عدد كبير منها قبل الوصول إلى أهدافها فيما اقتصرت الأضرار على الماديات. وبحسب المصدر ذاته فإن الضربات الجوية طالت مواقع عسكرية في منطقة كباجب غرب دير الزور وفي منطقة السخنة بريف حمص وبالتزامن مع استهداف مماثل لمواقع بالقرب من مدينة صلخد جنوب السويداء، التي قتل فيها العنصران، إثر قصف قال إن مصدره صواريخ قادمة من شرق وشمال شرق تدمر، حسب وصفه. وقالت صفحة «السويداء 24» ان 3 انفجارات متتالية هزت نقطة رادار تل «الصحن» التابعة للجيش السوري، في ريف السويداء الشرقي، حيث شاهد سكان محليون النيران تتصاعد من التل، بعد الضربات التي نفذتها طائرات رجحت أنها للاحتلال الإسرائيلي.